



الرقم: م ١٠٠ / ١١٠ / ٢٠١٦
التاريخ: ٢٠١٦ / ٥ / ٤

للمصاح
- الحوراني
- السيد محمد
- السيد
٥١٠
٥٠

إلى
معالي السيد محمد صالح الحوراني الأكرم ، حفظكم الله ورعا
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

مع بالغ التقدير والتقدير
٥٠

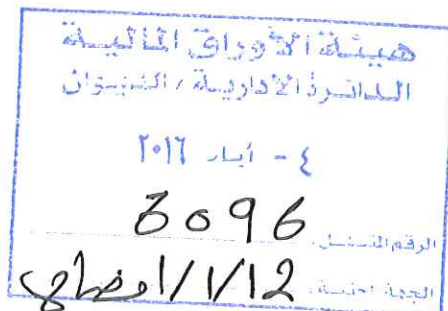
تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محاضر اجتماعات الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤، بخصوص الموضوع أعلاه، نرفق لمعاليتكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " التاسع والثلاثين " وغير العادي " الثالث عشر " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقدين بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٥، بعد أن تم اعتمادهما من قبل عطفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مدرّة غادر الحوراني
عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة
٥٠





بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والثلاثون
لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠١٦/٤/٢٥ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من مندوب عطفة مراقب عام الشركات ومندوب البنك المركزي الأردني ومدقق حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، ومندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:

الحمد لله الذي وفقنا وجمعنا على وعد الخير إن شاء الله مثل كل عام، فأهلاً وسهلاً بالحضور والشكر موصول للأخ السيد عوده حافظ مندوب عطفة مراقب عام الشركات كما وأشكر الأخ السيد مروان سعيد مندوب البنك المركزي والأخ السيد محمد الصرايرة مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والسيد شفيق بطشون مدقق حسابات البنك من مكتب السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، وكل الإجلال وكل الاحترام والتقدير وأجزل الشكر وأوفاه للأخوة الكويتيين ولكل الحضور الكرام والأصدقاء الإعلاميين، وأترك المجال للأخ عوده مندوب مراقب الشركات لبيان استكمال قانونية هذا الاجتماع.

تحدث السيد عوده حافظ مندوب مراقب عام الشركات قائلاً: يشرفني حضور اجتماعكم هذا، وأود أن أشير أنه تم حضور (٤٩) مساهماً من أصل (١٣٧٥٩) مساهم يحملون بالأصالة والوكالة ما مجموعه (٨٤,٠٦٦,٩٨٩) سهماً وتشكل ما نسبته ٨٤% من مجموع أسهم البنك البالغة (١٠٠) مليون سهم، كما حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة، وقام المجلس بالإعلان عن هذا الاجتماع حسب القانون. وبذلك يكون الاجتماع قانوني وملزم لجميع المساهمين الحاضرين وغير الحاضرين، وأطلب من دولة رئيس الجلسة التفضل بافتتاح الجلسة بعد تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين.

تولى السيد عبدالكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكلاً من السيد فخري حزينه والسيد عبد اللطيف البيتاوي مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات إن لزم. ثم انتقل لبحث بنود جدول الأعمال:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الثامن والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣: استفسر رئيس الجلسة عما إذا كان هناك حاجة لتلاوة محضر الاجتماع السابق أو الاكتفاء بتلاوة قرارات الاجتماع. وقد وافقت الهيئة العامة على تلاوة قرارات الاجتماع فقط وتم تلاوتها.
٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة: أعلن رئيس الجلسة أن التقرير موزع على المساهمين راجياً إعفائه من قراءته، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك.
٣. اقترح الرئيس دمج البند الرابع وهو مناقشة القوائم المالية مع البند الثاني وهو تقرير مجلس الإدارة ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدقق الحسابات، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك، ثم طلب رئيس الجلسة من مدقق حسابات البنك تلاوة تقريره.



٤. قام مدقق الحسابات بتلاوة تقريره.

ثم أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بإبداء ملاحظاتهم أو استفساراتهم تسجيل أسمائهم حفظاً للوقت وحتى لا يطول النقاش ويتشعب، وتم ما يلي:

• تحدث المساهم السيد عزمي زوربا قائلاً:
كل التحية والإجلال لكم مجلساً وإدارة وكافة العاملين على هذه النتائج المميزة لهذا البنك المميز، لقد لوحظ أن بعض المؤشرات المالية لهذه السنة ليست بمستوى طموحكم وطموحنا مما ترتب عليه هبوط في الأرباح بشكل واضح، وما هو مبرر زيادة مخصص تدني التسهيلات من ١٤ إلى ٢١ مليون، وبالنسبة لموضوع الأندلسية، رأينا بالتقرير ما يريحنا حول ماتم من تملك البنك لقلل في المشروع وفهمنا أن لديكم خطة للتسويق، فهل تم على أرض الواقع شيء من هذا؟ وبالنسبة لموضوع الأرباح، فقد وعدتم في السنة الماضية أن تعطي أسهم مجانية، فهل تخشى الإدارة من زيادة رأس المال أم هناك أسباب أخرى وإذا لم يمكن هناك زيادة لرأس المال هل يمكن زيادة الأرباح الموزعة إلى ٢٥ أو ٣٠%.

• تحدث المساهم السيد محمود سمور وأثنى على كلام السيد زوربا وأضاف أن المركز المالي للبنك مركز متميز في ضوء حقوق الملكية ومن ضمنها الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة بالإضافة إلى السياسة الحسنة التي يتبعها البنك في معالجة الكثير من الأمور وخاصة التسهيلات الائتمانية غير العاملة وأخذ المخصصات الكافية لها. وتضمن أن يقوم مجلس الإدارة بدراسة إمكانية زيادة رأس المال والدعوة لاجتماع للهيئة العامة لإقرار ذلك في وقت لاحق.

• تحدث المساهم السيد منذر الدباس وقال إن الميزانية ممتازة والبنك يسير للأمام واستفسر عن مبرر زيادة أعضاء المجلس إلى ١٣ مع أن الـ ٩ أعضاء موفرين الأمان لمصالح البنك.

• تحدث المساهم السيد سعيد حمام وقال يوجد ٤٥٠ مليون احتياطي كما يوجد أرباح مدورة فما مصير هذه الأموال ولمن هي؟ وبالنسبة لشركة تعمير فقد أخذت مبالغ كبيرة من البنك الأردني الكويتي فما هو مصير هذه الأموال خاصة أن الشركة مفلسة ورأسمالها مشطوب. ثم سأل هل هناك نية لزيادة رأس المال وتوزيع أسهم مجانية أو زيادة نسبة توزيع الأرباح.

وبعد انتهاء تقديم الأسئلة تولى دولة رئيس مجلس الإدارة الإجابة وقال:

يبدو أننا في كل جلسة وفي كل عام نطرق نفس الموضوع تقريبا، هذه السنة يكون لي ٢٠ سنة في هذا البنك وسيصبح عمر البنك ٤٠ سنة. بدأنا ببنك رأسماله ٢ مليون دينار ونحن الآن برأسمال ٤٠٠ مليون دينار ودائماً نكرر نفس الجملة أن رأسمال البنك ليس رأس المال المعلن بل هو حقوق المساهمين المحررة بمعنى أن رأسمالنا الآن ليس ١٠٠ مليون بل ٤٠٠ مليون وبحكم القانون الأردني فهذه الأموال للمساهمين. في كل الأحوال هل أداء العام كان مرضياً .. كلا لم يكن مرضياً لكن حال

في الحقيقة، المشكلة ليست في الدخل ولا في نشاط البنك. نشاط البنك كما هو ونتائجه باعتبار معدلات مجمل الدخل كما هي، لكن بناء المخصصات كان بالنسبة لنا موضوع ضاغط جداً، بالإضافة



إلى أن نسب الاستهلاك لدينا زادت بحكم انتقالنا من نظام كمبيوتر قديم إلى نظام جديد كان مكلفاً، وأنتم تعرفون أن نسبة استهلاك الأنظمة هي ٣٣%، بالإضافة إلى بعض النفقات الإضافية لبند الموظفين نتيجة التوسعات التي قمنا بها.

الأندلسية بدفاترنا اليوم بـ ١٠٠ مليون دينار، وعدد الفلل التي تملكها البنك ٢٣٥ فيلا، بعنا منها ٤٧ فيلا فقط، والسبب أنه عند تملك الفلل كانت كلها (على العظم)، وجوهر المشروع وهو النادي والمساحات الخضراء كان صفراً.. لذا نحن قررنا أن نكمل تشطيب فلل المشروع ونكمل النادي، والشهر القادم إن شاء الله نستلمها من المتعهدين وتكون موجودة في السوق على شكل مدينة متكاملة يتوفر فيها كل الخدمات وكل النواحي الجمالية والطرق والإضاءة وما هو مطلوب لكي نستطيع تسويقها، هذا هو الوضع بالنسبة لمشروع الأندلسية.

لا أريد أن أتكلم مثل بعض الضيوف الذين يأتون إلى الأردن، ويتساءلون ماذا يحصل بالبلد كلها للبيع أو للإيجار.. هناك وضع ضاغط فيما يتعلق بموضوع العقارات وأعتقد أنه ليس بالسهولة ولا أريد أن أضع الهيئة العامة بصورة المطمئن بأننا خلال سنة يمكن أن نسوق الـ ١٨٨ فيلا الباقية، ولكننا لن نترك أي فرصة للتسويق في الداخل والخارج أو أي مكان يتواجد فيه أردنيون حتى نذهب ونسوق، ولكن نحن عندما نذهب للتسويق أن يكون ما نعرضه يليق بالسعر الذي نطلبه وبأنه مشروع ملك للأردني الكويتي. ومع نهاية الشهر القادم يكون هذا الأمر قد تحقق.

بالنسبة لزيادة رأس المال وتوزيع الأسهم، لقد تكلمت معكم السنة الماضية وقلت أننا سنوزع، وللأمانة كان هذا في ذهننا ولكن أيضاً في ذهننا قضيتين.. قضية أن نحقق قفزة جديدة خارج نطاق العمل البنكي العادي من خلال تملك بنك آخر أو حصص في بنك آخر وأجلنا الموضوع إلى أن يتحقق هذا الأمر، وربما ولغاية أمس فقط، تبين أن حظوظنا ضعيفة جداً، فحصة الشركات وهي (متورولا) وشركة اتصالات أخرى لها حقوق على الشخص التركي وحصلت على قرار المحاكم بتملك حصصه، أعطت الحق لبنك الاتحاد لأن يعمل هو Due Diligence لوحده، الفرق بيننا كان هامشي جداً.. الأمر الثاني أنك عندما تزيد رأس المال ترتب على نفسك التزامات أخرى ربما تضعف من فرص القدرة على توزيع الأرباح لأنه كلما زاد رأس المال تزداد نسبة الاحتياطي الاختياري والاجباري. وبالنهاية لو أعطيتكم الآن سهم لكل سهم فإنه فوراً في السوق المالي سينزل سعر سهم البنك من ٤ دنانير إلى دينارين.. عملياً ومنطقياً لا معنى لهذه العملية، ولكن إذا تبين أنه بعد إعطاء الفرصة لبنك الاتحاد لدراسة ما يسمى الدراسة النافية للجهالة Due Diligence، وإذا حصل هناك فرصة ثانية فنحن بحاجة لرأس المال.. لكن الشيء التقني والفني الذي يجب أن يكون الجميع في صورته أن البنوك تتعرض لهجمة في كل العالم، والهيئات الرقابية تصدر كل يوم تعليمات وقوانين تعقد من عمل البنوك وتضغط باتجاه زيادة رأس المال.. نحن اليوم نتفاوض ونتحاور مع البنك المركزي على موعد تطبيق متطلبات بازل ٣، البنك المركزي يقول أنه مع ٢٠١٩ فعلى كل البنوك الأردنية أن تكون جاهزة للانسجام والتوافق مع متطلبات بازل ٣ وهذا يتطلب أيضاً أن يكون هناك معدلات كفاية رأسمال تفوق ما هو معمول به في معايير بازل ٢، ونحن نهئى أنفسنا حتى ننمو وهذا



يحتاج لقاعدة رأسمالية كما نهى أنفسنا حتى نتوافق وننسجم مع متطلبات بازل ٣ وهذا يتطلب أيضاً زيادة رأس المال، لذلك أخذنا هذا القرار. في كل الأحوال، هذا لا يمنع أنه إذا وجدنا أن كل هذه الأمور تسمح بتوزيع أرباح إن كانت نقدية أو رأسمالية في المستقبل فإن شاء الله نأخذ القرار المناسب.

في النهاية وباختصار شديد، الوضع استثنائي، أربعة محاور يركز عليها الأردن، والأردن لا يستطيع أن يقيم ويستشرف مستقبله لا الأمني ولا الاقتصادي من خلال عوامل ذاتية، نحن على مفترق طرق وهذا المفترق كل الروافد والمؤثرات فيه إقليمية وخارجية:

المحور الأول أن سندنا الأول والرئيسي وشركة إعادة التأمين الكبيرة التي اعتمد عليها الأردن طيلة السنوات الماضية وهو مجلس التعاون الخليجي.. مجلس التعاون أيضاً لديه من المشاكل المالية ما يكفي.. البعض صرف ثرواته على الثورات وتمويلها وآخرون صرفوا جزءاً من أموالهم على الحروب ومنهم من ضاعت ميزانياته هبات وعطايا في مرحلة الربيع العربي حتى تمر المرحلة، آخرون لديهم مشاريع وطموحات كانت مؤجلة ويعتقد أنه أن الألوان لتنفيذها اليوم، وجميعهم يواجهون واقع أن الدخول النفطية انخفضت بنسبة كبيرة جداً.. ولذلك فأولويات مجلس التعاون الخليجي ودول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أولويات وطنية ومحلية.. وربما لا يكون الأردن على رأس أولويات المجلس.. وأنا أضع علامة سؤال حول إمكانيات تجديد المنحة الخليجية، وأتأمل وأعتقد أن الأمر قد لا يكون بالسوء الذي ذكرته لكنها علامة سؤال.

المحور الثاني أن شريك الأردن التجاري الأول والأكبر هو العراق، وإذا كان لمد أنبوب النفط عبر الأردن فرصة، فهذا يضيف أهمية كبيرة أخرى. والمعبر والممر إلى أوروبا هي سوريا. وواضح تماماً أن هذه المناطق أصبحت مناطق نفوذ إيرانية سواء قبلنا أم لم نقبل، أمريكا تتعامل مع إيران بأريحية في العراق وروسيا تتعامل مع إيران بأريحية في سوريا، والأردن بحاجة لأن يتعامل مع العراق وبحاجة لأن يتعامل مع سوريا وبالتالي بحاجة لأن يتعامل ويوازن علاقته مع إيران.. ولكي توازن علاقتك مع إيران وتوازن علاقتك مع جهة مزعجة في الخليج فكأنك تسير على الحبال.

المحور الثالث أن أمريكا لم تقصر أبداً في دعم ومساندة الأردن إن كان على صعيد دعم مباشر أو على صعيد تأمين الضمانات لتمكين الأردن من الذهاب والاستدانة من الأسواق الخارجية، هم أيضاً مقبلون على انتخابات ولا أحد يعلم من سيأتي من هؤلاء الناس الذين لم نتصور سابقاً أن يكون مرشحو الرئاسة بهذه السوية، ولذلك هذا يشكل أيضاً علامة سؤال.

المحور الرابع القضية المحلية وقضية الاقتصاد الوطني الأردني وهو ما بدأنا كلامنا فيه بأنه يشكل تحدياً ولا يشكل تهديداً، وأنتم تذكرون أنه في نهاية الثمانينات وأول التسعينات كان وضع الأردن في أسوأ حال فانخفض الدينار الأردني ٥٠% وانتهى تمثيلنا لفلسطين والاحتياطيات بالبنك المركزي كانت صفر وعلاقتنا مع الدول الخليجية لا بل مع معظم الدول العربية صفر نتيجة موقفنا من العراق، علاقتنا مع الدول الغربية صفر، وكاد الأردن أن ينتهي، واضطر جلالة الملك الحسين

Handwritten signature



رحمه الله أن يذهب إلى مدريد ويوقع اتفاقية السلام، وتم اعفاؤنا من ديون بـ ٧٠٠ مليون وأعيد تأهيل الأردن، وليس فقط أننا نجونا وعشنا ولكننا نجحنا .. نحن في الحقيقة في وضع استثنائي ويحتاج إلى إعادة هيكلة وإعادة الهيكلة للأسف كلما أملنا أن تكون (صناعة أردنية) إلا أنها تخضع لاعتبارات ومداخلات لمن يعرف بالاقتصاد ومن لا يعرف، وبالتالي نحن أمام برنامج لا بد أن نلتزم به وهو برنامج إصلاحي جديد من صندوق النقد الدولي (IMF)، وأي برنامج له ما بعده. الأيام القادمة صعبة ونحن في هذه المرحلة نقف على أرجلنا فوضعنا، بحمد الله، أفضل من بداية التسعينات والأمر عندما نقارنها بما حولنا، وخاصة أننا محاطون بحزام ناري ولا يوجد دولة حولنا إلا وحالها أحوال، .. فنحن نسبياً بألف خير. نأمل أن نستطيع التعايش مع هذه الأوضاع إلى المرحلة التي يبدأ فيها إعمار العراق وإعمار سوريا ووقتها إن شاء الله يكون هناك حصة ودور للأردن في هذا المجال، فدور الأردن كان ولا يزال دور بناء ومنجزاته الإنسانية، على كلفتها، إلا أنها تشكل صورته الحقيقية. وأمل أن يكون الجميع في صورة الأمور التي ذكرتها.

بالنسبة لزيادة عدد أعضاء المجلس فهذه تعليمات جديدة ويرغب البنك المركزي حتى في أن يقنن هذه التعليمات في قانون منظور حالياً أمام البرلمان، ويفرض على البنوك أن يكون هناك أربعة أعضاء مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة، وأن تشكل معظم لجان مجلس الإدارة من مستقلين بمعنى أنهم لا يملكون أية مساهمات ذات تأثير كبير، وهذا هو السبب الأساسي والرئيسي الذي دفعنا إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة.

ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام ٢٠١٥ وعلى توزيع أرباح بنسبة ٢٠% على المساهمين. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. اقترح رئيس الجلسة تزكية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدينين لحسابات البنك لعام ٢٠١٦ في الأردن وفلسطين وقبرص، ويكون المدقق المسؤول عن تدقيق حسابات البنك السيد كريم بهاء النابلسي ورقم إجازته (٦١١)، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. ونوه رئيس الجلسة أنه وحسب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي فإن هذه السنة هي الأخيرة للسادة ديلويت اند توش كمدينين لحسابات البنك وفي العام القادم يجب تدوير المدقق.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكراً الجميع على ثقتهم متمنياً للجميع الخير والبركة والمزيد من النجاح والتوفيق.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عوده حافظ
مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي
كاتب الجلسة



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي (الثالث عشر)
لمساهمي البنك الأردني الكويتي
بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٥

فور انتهاء اجتماع الهيئة العامة العادية "التاسع والثلاثين" المنعقد مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠١٦/٤/٢٥ طلب السيد رئيس الجلسة الانتقال إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادي "الثالث عشر" بنفس النصاب وكتاب الجلسة والمراقبين. وقد وافق مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على ذلك وأذن بافتتاح الجلسة.

تولى السيد رئيس مجلس الإدارة رئاسة الاجتماع مشيراً إلى أنه وبموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني يقتضى أن تضم تشكيلة مجلس الإدارة أربعة أعضاء مستقلين ممن تنطبق عليهم شروط العضوية وصفة العضو المستقل، ونظراً لعدم انطباق صفة العضو المستقل على أي من أعضاء المجلس الحاليين لذلك فإن مجلس الإدارة يطلب موافقة الهيئة العامة على ما يلي:

أولاً: زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح (١٣) عضواً بدلاً من (٩) أعضاء ، وتعديل نص كل من المادة (٦) من عقد التأسيس والمادة (٣٩) من النظام الأساسي كما يلي:

النص الحالي: "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة للشركة...."

النص المعدل: "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضواً تنتخبهم الهيئة العامة للشركة....."

وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع.

ثانياً: انتخاب أربعة أعضاء جدد مستقلين لشغل المقاعد الإضافية في مجلس الإدارة: أعلن رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة، وبناء على توصية لجنة الترشيح والمكافآت ، وبعد التأكد من توفر المؤهلات والشروط المطلوبة للعضوية وانطباق صفة العضو المستقل، وبعد الاستئناس برأي البنك المركزي، فإن المجلس يرشح السادة التالية أسماؤهم لانتخابهم أعضاء جدد "مستقلين" في مجلس الإدارة للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس، وهم:

١. معالي الدكتور مروان جميل المعشر
٢. معالي السيد مروان محمود عوض
٣. السيد هاني خليل الهندي
٤. السيد ماجد فياض برجاق

وقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على انتخاب السادة المذكورين أعلاه أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.

Handwritten signature and stamp



ثم طلب رئيس الجلسة من الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتها حول البنود أعلاه. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع.

وقد شكر رئيس الجلسة أعضاء الهيئة العامة على ثقتهم وأعلن انتهاء الاجتماع متمنياً للجميع كل الخير ودوام التوفيق.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عوده حافظ
مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي
كاتب الجلسة